

الحوكمة كألية لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني إطار التنمية المستدامة

د. سكاك مراد - جامعة سطيف 1

تاريخ النشر: 2018 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2018 / 05 / 08

تاريخ الاستلام: 2018 / 01 / 22

ملخص البحث	Résumé
ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العالم خلال العقود القليلة الماضية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية وفضائح وفساد مالي واقتصادي. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الاستثمارات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النامية اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.	<i>Le besoin de gouvernance est apparu dans le monde au cours des dernières décennies, dans le sillage de l'effondrement économique et les crises financières dans un certain nombre de pays d'Asie de l'Est, en Amérique latine dans les années quatre-vingt-dix du XXe siècle. Ainsi que l'expérience de l'effondrement de l'économie américaine et les scandales et la corruption économique et financière. Et l'importance accrue accordée à la gouvernance est apparue à la suite de l'orientation de nombreux pays du monde pour passer à des systèmes économiques capitalistes, qui repose en grande partie sur les entreprises privées pour obtenir des taux élevés et durables de croissance économique en encourageant l'investissement pour atteindre la diversification économique dans les pays en voie de développement pour assurer un développement durable.</i>
الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.	Mots clé : gouvernance, diversification économique, développement durable.

مقدمة

ان الازمات الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد العالمي على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي كانت بسبب العديد من العوامل الداخلية اوالخارجية، الناتجة في اغلبها عن ظاهرة الفساد، حيث عملت الدول والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية على إيجاد الآليات المناسبة لوضع حد لمثل هذه الظواهر، ومنها اللجوء إلى الحوكمة، وما تتيحه من آليات وأنظمة محكمة لمعالجة معظم الاختلالات و الانهيارات التي قد تصيب اقتصاد الدول بالقضاء على الظواهر والأسباب التي تساهم فيها مثل الفساد بمختلف أنواعه وانعدام الثقة بإيجاد المزيد من الشفافية، المساءلة، الضبط، المراقبة والتدقيق، لضمان حقوق كل الأطراف ذات المصلحة من مساهمين، مسيرين، أفراد، الدولة والمجتمع ككل، فهي تساهم بدون شك في إيجاد الثقة اللازمة مما يشجع على تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

تشير الدراسات إلى أن معظم الدول النامية تعاني من مظاهر الفساد بمختلف أنواعها، مما قادها للوقوع في الحلقة المفرغة للركود، وما زاد الأمر سوءا في هذه البلدان ومنها الجزائر هو تخوف المستثمرين الوطنيين والأجانب من توجيه استثماراتهم الى القطاعات المنتجة التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، لذا كان

الاهتمام بإرساء مبادئ الحوكمة التي نجح تطبيقها في الدول المتطورة وانطلاقا من ذلك يمكن أن نطرح إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآليات التي تساهمها الحوكمة في تحقيق التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، في ظل انخفاض أسعار البترول؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نجيب على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم وآليات عمل الحوكمة؟
- ما هو مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته؟
- كيف تساهم الحوكمة في تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث

للإجابة على أسئلة الدراسة المثارة سوف نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

- تساهم الحوكمة في تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول.

الفرضيات الجزئية

- للحكومة مبادئ وأهداف خاصة لضبط النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي.
- التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاد الجزائري لمواجهة انخفاض أسعار البترول
- تساهم الحوكمة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال آليات متعددة.

للتأكد من مدى صدق هذه الفرضيات أستخدم المنهج الوصفي التحليلي بتقسيم هذه الدراسة الى محورين أساسيين، يتعلق المحور الأول بالمفاهيم الأساسية للحكومة وأهدافها العامة والخاصة، أما المحور الثاني يتضمن الآليات المختلفة التي تساهم بها الحوكمة في تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية والمستدامة بما تتيحه من ضمانات لمختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

I - الإطار المفاهيمي لحكومة المؤسسات وأهدافها

أخذ موضوع الحوكمة في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة من طرف الباحثين في مختلف مجالات العلوم منها القانونية، الاقتصادية، التسييرية و السياسية، في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و مختلف دول العالم، وفي الجزائر مع صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في سنة 2009¹.

1.1 - تعريف الحوكمة وأصولها النظرية

الحكومة هي احد العناصر الرئيسية التي تؤدي إلى تحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي: ومن ثم فإن قوة، سلامة ومتانة قطاع المؤسسات له تأثير ايجابي على نمو الاقتصاد الكلي، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين الوطنيين و الأجانب، حيث تتضمن الحوكمة تنظيم مجموع العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح الآخرين، كما ان درجة مراعاة الشركة للمبادئ الأساسية للحكومة الجيدة هي احد العوامل التي تزايد أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار وان تأثير الحوكمة على هذه القرارات يكون باقتناع المستثمرين بالمساهمة فيها، لاسيما أن عملية الاستثمار في جميع الحالات تتسم بقدر من المخاطر، لان الأزمات

المالية كلفت المستثمرين خسائر كبيرة مما دعاهم إلى التدقيق والتقييم للتأكد من مدى تطبيق القوانين والقواعد والمعايير الخاصة بالحكومة قبل الإقدام على الاستثمار في الشركات. مما سبق فإن القوانين والقواعد الخاصة بالحكومة التي صدرت في دول عديدة من العالم لا بد أن يتم الاستفادة منها في الجزائر لدعم الاستثمار وتحقيق الإصلاح الاقتصادي، خاصة خلال هذه المرحلة الحالية مع تنامي الأزمة البترولية وتنامي ظاهرة الفساد، مما يحول دون الإسراع بتنفيذ المشاريع الحيوية التي تعيد عجلة الاقتصاد الوطني إلى مسارها الصحيح، من أجل تحقيق تنويع في الاقتصاد الوطني لرفع مستوى التنمية الاقتصادية وضمان استدامتها.

1.1.1- الأصول النظرية للحكومة

البدييات الأولى للموضوع تعود إلى تحليل كل من Berle و Means (1932) اللذان كانا يعتقدان بان مشكل الحكومة كان وليد من تجزأ وظيفة ملكية المؤسسة إلى وظيفة رقابية تتطلب الحراسة والتحفيز ووظيفة اتخاذ القرارات التي يقوم بها القادة والمسؤولون². هذا التجزؤ حدث في المؤسسات الكبرى المسعرة في البورصة بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين بسبب خلل في الأنظمة المكلفة بالرقابة للمسؤولين مما أدى إلى انخفاض في فعالية ونجاعة تلك المؤسسات وهي ما يعرف بنظرية الوكالة. كما يمكن أن نذكر نظرية خلق وتوزيع القيمة المضافة التي مفادها أن كل مؤسسة تهدف إلى خلق قيمة مضافة من خلال المزج المنظم والمنسق للموارد المتاحة لديها وتوزيعها بشكل عادل يحقق لها الاستمرارية، وبالموازاة مع ذلك فإن الحكومة تعمل على تحقيق نفس الظروف المناسبة لخلق وتوزيع القيمة المضافة. وبالتالي فإن عدم فعالية المؤسسات يكون ناتج إما عن الصراعات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة ضمن ما يعرف بنظرية الوكالة أو من خلال النظريات الحديثة التي تعتمد على المعرفة والتي تنتج عن نظام المعلومات الذي يساعد على الابتكار والتطوير لدى الأفراد.

كما أثر التطور الذي شهده ومازال يشهده العالم في العصر الحديث خاصة في مجالات عديدة كالتدقيق، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الجودة وتعدد الأزمات الاقتصادية زاد الاهتمام بها أكثر فأكثر.

2.1.1- تعريفها

الحكومة تضم مجموعة من الآليات التي من المفترض أن تؤدي إلى عقلنة القرارات المتخذة من طرف المسؤولين والقادة وتضمن الشفافية اللازمة لذلك كإلزامية الإفصاح عن الحسابات³، وتعرف على أنها: "ذلك الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز على مختلف العلاقات الموجودة بين أفراد المؤسسة والمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات والتشريعات وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الأشراف على عمليات الشركة"⁴.

وعرفت لجنة "Cade bury" على أنها⁵: "ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة المؤسسة وتعني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الانحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي: مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة".

كما عرف نادي روما في سنة 1991 الحكومة على أنها: «آلية لقيادة *mécanisme de commande* النظام الاجتماعي وتطبيقاته من أجل تحقيق الأمن، الرفاهية والازدهار، التناسق، التنظيم والاستمرار لهذا النظام"، وأضاف لذلك جامس روسنوج James Rosenau في سنة 1997: "على أن الحكومة هي نظام رقابة وقيادة *mécanisme de contrôle et de conduite* .

وبصفة عامة الحوكمة جاءت أساسا لتفادي بعض التصرفات الغير موضوعية التي لا تدخل ضمن صلاحيات القادة والمسيرين والتي نتجت عن انقسام السلطة بين المسير والمالك حيث أصبح للمسير سلطات تقديرية واسعة يمكنه استعمالها داخل المؤسسة لمصلحته الشخصية بطرق رسمية أو غير رسمية.

أخيرا يمكن القول أن الحوكمة هي: «مجموع القواعد و النظم و الإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مالكي المؤسسة والمديرين ومختلف الأطراف ذات المصلحة الأخرى من اجل مكافحة الفساد وزيادة الثقة فيه التعاملات»⁶.

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) من أشمل التعاريف التي تناولت مفهوم الحوكمة حيث عرفتها بأنها "النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطرا ففي المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة".

من خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي تساعد على تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها.

وبناء على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها⁷:

- ✓ وضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على تسيير و ادارة المؤسسة بشكل جيد.
 - ✓ تحديد مجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.
 - ✓ الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.
 - ✓ التركيز على الأنظمة الرقابية والضوابط التي تضمن المحافظة على مصالح جميع الأطراف.⁸
- 2.1- مبادئ وأهداف الحوكمة

تتضمن الحوكمة على مجموعة هامة من المبادئ والقواعد والتي تساهم في تحقيق العديد من الأهداف.

1.2.1. مبادئ الحوكمة

تعد الحوكمة بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

عموما تتمثل المبادئ الدولية للحوكمة حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية:⁹

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ثانياً: حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة، وهي: الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

خامسا: الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات. جدير بالذكر أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

سابعا: الوعي الاجتماعي¹⁰: وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي وعدم توظيف الأحداث وكذا وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة فضلا عن وجود سياسة واضحة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والامتناع عن التعامل مع الدول التي يفتقد قادتها للشرعية.

بدون شك أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسا حوكمة الشركات.

2.2.1. أهداف الحوكمة

للحوكمة العديد من الأهداف منها ما يرتبط بالمؤسسات ومنها ما يرتبط باقتصاديات الدول وهي كما يلي:
ويمكن تقسيمها كما يلي:

أولا- على المستوى الكلي

1. تعتبر أحد العناصر الرئيسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز ثقة المستثمر مما يعمل على تدعيم النمو.
2. تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وتمكينها من استغلال الفرص المتاحة وتفادي التهديدات وتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في الوقت المناسب
3. توفر الهيكال الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الشركة، وعقلنة استخدام الموارد لبلوغ هذه الأهداف
4. القدرة على زيادة ثقة المستثمرين لجذب مصادر تمويل للمؤسسات لتوسيع نشاطها ونموها ومنه زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة
5. الابتعاد عن جميع أنواع الفساد وتحقيق العدالة المنشودة
6. المراقبة والمراجعة الفعالة لأداء الأطراف المختلفة وتدعيم المساءلة وتنبني معايير الشفافية والإفصاح من خلال تخفيض المخاطر الناتجة عن عدم الإفصاح الحقيقي والدقيق لبيانات الشركة من خلال عمل لجان التدقيق والمراجعة.
7. تدعيم ثقافة الالتزام بالقوانين والمعايير المنظمة لبيئة الأعمال.

8. إن وجود نظام فعال للحوكمة، في داخل كل شركة على حدة، وفي الاقتصاد ككل، يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق، ونتيجة لهذا، تنخفض تكلفة رأس المال إلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، مما يعمل على تدعيم النمو.
9. تطوير وتنمية الجانب الاجتماعي من خلال الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ثانيا- على المستوى الجزئي

1. مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتهم.
2. حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم.
3. تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات.
4. تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركات.
5. تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات.
6. الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
7. الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات السارية.
8. توفر آليات لتقديم حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة للسعي في تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها، كما ينبغي أن تسهل عملية الرقابة الفعالة.
9. العمل على تأكيد مراجعة وتدقيق الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة وتدقيق خارجيين وداخليين مستقلين عن الإدارة التنفيذية.

3.2.1 - أهمية الحوكمة

تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:

✓ ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية والتأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.

✓ يعتبر نظام الحوكمة الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة، بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

✓ الشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين.

✓ تساعد في حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة ويساهم في رفع قيمة أسهم المؤسسة في السوق.

✓ كما أنها تحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة.

✓ تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام موارد المؤسسة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال.

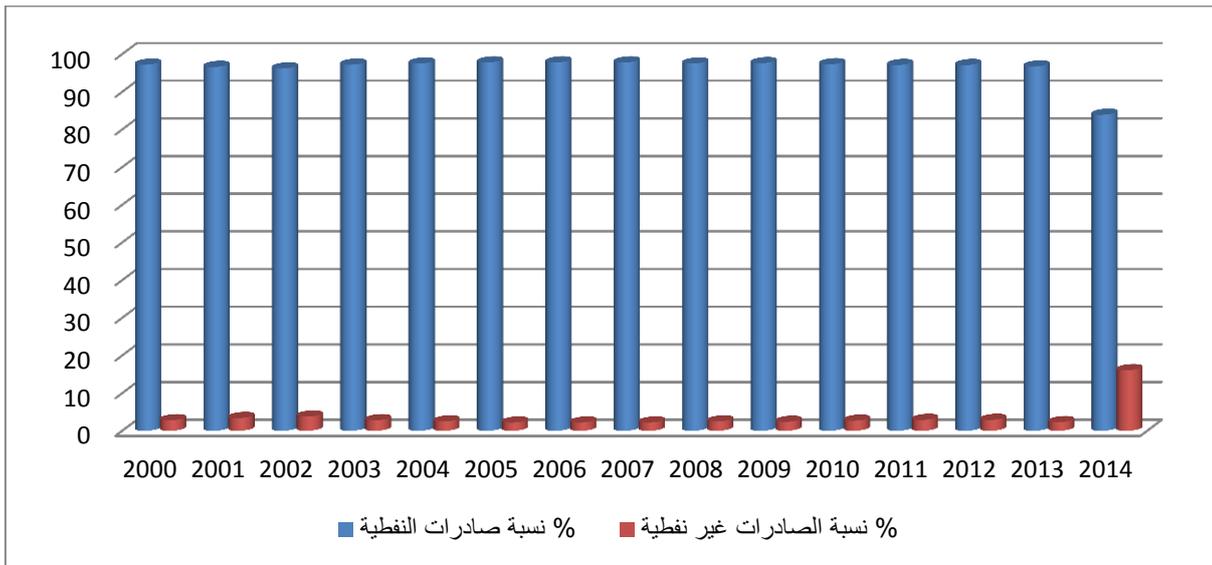
✓ تساعد أيضا في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته من خلال مكافحة كافة أنواع الفساد والمنافسة النزيهة و تشجع المؤسسات على القيام بالتزاماتها الاجتماعية وتشجيع الديمقراطية في التسيير

- ✓ تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية.
- ✓ كما تساهم في تحسين إدارة الشركة بمساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- ✓ تساعد على إيفاء المؤسسة بالتزاماتها وبجودة العمل والعلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة وبتحديد المكافآت بشكل سليم وتشجيع على الابتكار.
- ✓ تساعد على منع حدوث الأزمات بوضع نظام رصد وبقظة إستراتيجية جيد في المؤسسات

II. آليات الحكومة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن استمرار انهيار أسعار البترول في السوق الدولية منذ سنة 2015 أثمر مرة أخرى على عائدات الجزائر من المحروقات وعلى ميزانيتها. و دخول الجزائر في أزمة مالية نتيجة اعتمادها الكبير في صادراتها على المحروقات بنسبة 98%، و الجدول الموالي يوضح الصادرات البترولية إلى مجموع الصادرات الجزائرية:

شكل رقم 1: يمثل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

ولا سبيل للخروج من ذلك إلا بالعمل على تنويع اقتصادها من خلال الحكومة الرشيدة التي تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد وفي قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى تشجع الحكومة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية كما تدعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على التنويع الاقتصادي.

1.1. آليات الحكومة لمكافحة الفساد

تساعد الحكومة المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل في كافة المجالات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية من خلال مجموعة من الآليات الفعالة لمكافحة الفساد من خلال الشفافية والإفصاح وعمل لجان التدقيق الداخلي والخارجي.

1.1.1.1 - مكافحة الفساد

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وهي آفة خطيرة تعيق النمو والاستثمار لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات بان الفساد يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاديات القوية، والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع بمعدلات كبيرة في الدول النامية بصفة عامة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص. ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد، كانتشار الرشوة، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات.

يؤدي الفساد إلى تدني كفاءة الاستثمار وفي تعطيل حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، ويسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة وله بتدني حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع مما يتيح لهم الاستفادة بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية. ويترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وبالتالي تآكل رأس المال. وبدلا من أن تكون هذه الشركات احد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو، تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع¹¹.

جاءت الجزائر في المرتبة 88 عالميا من حيث الدول التي يتفشى فيها الفساد بشكل أو بآخر متساوية مع المغرب ومصر وبعيدا عن الجارة تونس التي حلت في المرتبة 76. وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة الـ 88 لعام 2015، بعد كانت في المرتبة 100 في سنة 2014 والمرتبة الـ 94 في سنة 2013¹². كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم 1: ترتيب الجزائر حسب معايير الفساد

الرتبة	السنة
97	2005
84	2006
99	2007
92	2008
111	2009
105	2010
112	2011
105	2012
94	2013
100	2014
88	2015

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات منظمة الشفافية العالمية

ومن أهم سياسات مكافحة الفساد على مستوى كل دولة¹³:

✓ الشفافية: إذ أن الأموال التي يدور حولها الفساد في الأغلب تكون هي الأموال العمومية وما يدخل فيها من نفقات جارية أو نفقات رأسمالية تنفذ في الأغلب عن طريق العقود مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي تطبعها سرية تامة وتتم وفقا لإجراءات قانونية وتنظيمية شديدة لحمايتها من عمليات الفساد.

✓ ولا يقل أهمية عن ذلك التركيز على الإجراءات الضرائبية والجمركية وإحاطتها بجو من الشفافية والبساطة والوضوح.

✓ تدعيم استقلال الأجهزة الرقابية: إذ أن في كل دولة جهاز للرقابة العليا وأحيانا يوجد جهاز خاص للشفافية وآخر لمراجعة الحسابات الذي يتولى قطع حسابات الحكومة من إيرادات ونفقات والتحقق من التقيد بالاعتمادات المخصصة وإنفاقها بكفاءة وفعالية أي الحصول على أحسن الخدمات بأقل الأسعار، بالإضافة إلى التحقق من إدارة الشؤون العامة بشفافية، ولعل الخلل في هذا الجانب يكمن في طبيعة النظم السياسية في الدول التي تفتقر إلى فصل واضح بين السلطات وإلى تدعيم الأجهزة الرقابية بالاستقلالية والصرامة والمتابعة اللازمة.

✓ تدعيم السلطة القضائية: والذي يتمثل في غياب دور المحكمة العليا التي تراقب دستورية القوانين التي تسنها السلطة التشريعية والإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية وتفسح المجال لأي مواطن أن يتقدم بطلب للتحقق من مثل هذه القوانين أو القرارات، وعدم فعالية السلطة القضائية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، وعدم إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة كالإعلام الآلي لتسهيل وتبسيط الإجراءات والمستندات وتخفيف المعاملات.

✓ تقوية الرقابة الإعلامية: إذ ما تزال الدول كافة تعين وزيراً للإعلام ليفرض رقابة على كافة أجهزة الإعلام فلا يسمح بالرأي الآخر الذي من شأنه أن يكشف الحقائق مما يؤدي إلى التعطيم على الحقيقة وإبعاد الرأي العام عن مكافحة الفساد وغيره من المظاهر.

✓ يجب دعم الاتجاه إلى الاعتماد على الحوكمة الالكترونية وتعميم استخدام الأنظمة الآلية باعتبارها أداة للإصلاح والشفافية وتسهيل الإجراءات لربح الجهد والوقت وتخفيض التكاليف وسيلة فعالة لمكافحة الرشوة والمحسوبية.

2.1.11 - لجان التدقيق

إن المساهمين والمستثمرين المحتملين يطلبون الحصول على معلومات موثوقة وصادقة يعتمدون عليها مع قابليتها للمقارنة وذات تفاصيل كافية يمكن من خلالها تقييم القيادة الإدارية وتمكينهم من اتخاذ القرارات اللازمة، وقد تنامي الوعي لدى مختلف الدول بضرورة إخضاع التقارير والمعلومات التي تقدمها الإدارة، في هذا الشأن قامت بعض الدول باستصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بآليات المحاسبة والتدقيق التي تلعب دوراً أساسياً في ضمان التطبيق المنسق لتلك القواعد.

أصبح من المقبول على نطاق واسع أن تقع مسؤولية الإشراف والرقابة للبيانات والمعلومات على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم بفحص مدى كفاءة الإدارة في تحقيق أفضل النتائج وأحسن الاستخدامات للطاقت المتاحة لدى المؤسسة وبالتالي فمسؤولية تأكيد أن المعلومات المفصّل عليها التي تعكس الحالة الحقيقية للمؤسسة تقع على عاتقه، ولمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بهذه المسؤولية فقد زاد الاتجاه للاعتماد على لجان التدقيق والمراجعة والتي هي عبارة عن مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة تتولى القيام باستعراض وفحص البيانات ونظام الرقابة الداخلية بصفة مستقلة وتعيين المدققين الخارجيين للمؤسسة. ولهذا فإن مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية النهائية عن نزاهة الإفصاح عن تقارير الشركة والذي يعتبر حجر الأساس في حوكمة الشركات والأداة الأساسية لمحاسبة مجلس الإدارة أمام المساهمين.

كما أن لجنة التدقيق يجب أن تتكون من بين الأعضاء الذين يثبتون مهارات وكفاءات عالية ولديهم الرغبة في تخصيص الوقت اللازم لذلك مع ضمان استقلالية تامة لهم أي عدم وجود أية علاقات تربطهم بالشركة للقيام بالمهام الكبيرة والخطيرة الملقاة على عاتقهم والتي نذكر منها ما يلي:

-ضمان أن العمليات التي تقوم بها الإدارة و المدققين الداخليين و الخارجيين تؤدي إلى تحسين فعلي لنوعية القوائم المعدة أي الإشراف و الرقابة من خلال النظري في ملاحظات المدققين الخارجيين و توصياتهم و إجابة الإدارة على ملاحظتهم.

-تقييم المؤسسة من حيث أهداف إعداد تقارير المدققين الداخليين و الخارجيين و مدى الوفاء بتحقيق تلك الأهداف.

-استعراض القوائم الدورية في وقتها.

-تشكيل قاعدة معلوماتية و تلقي الإخبار أول بأول.

-أن تضمن بان نظام المؤسسة الخاص بإعداد القوائم يعطي صورة واضحة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

-تقييم المخاطر التي قد تنشأ من الضغوط على إدارة المنظمة.

-خلق حوار حر، صريح و منظم مع أولئك الذين يشاركون في العمل من إدارة عليا و مدققين داخليين و خارجيين.

-أما دورها بالنسبة للرقابة الداخلية فهي تعمل على تحقيق الالتزام القانوني والأخلاقي داخل المؤسسة وتحقيق ضوابط المحاسبة و المعلومات و الأمن لتفادي الأخطاء و التزوير والأخطار و تطبيق توصيات المدققين الداخليين و الخارجيين لتفادي نقاط الضعف و تعزيز نقاط القوة.

-تقديم توصية حول اختيار المدقق الخارجي بالاعتماد على بعض المعايير كسمعته و استقلاله و كفاءته...الخ.

2.11 - دور الحوكمة في تطوير الاقتصاد الوطني

لقد أصبح تطبيق الحوكمة اتجاها دوليا، والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي كغيرها من الدول النامية، بذلت مجهودات لبناء إطار مؤسسي للحوكمة حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال و انفتاح اقتصادها، وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع¹⁴.

1.2.11 - دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية و تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات و دعم الأداء الاقتصادي و القدرة التنافسية و تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عدة طرق و أساليب أهمها:¹⁵

- التأكيد على الشفافية المعاملات، و في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة و تآكل قدرتها التنافسية و بالتالي انصراف المستثمرين عنها.

- إجراءات الحوكمة تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة و على تحسين كفاءة أداء الشركات.

- تبنى معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.

- إن تطبيق الحوكمة يقوي ثقة الأفراد ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة وللأفراد ويساهم في دعم إنشاء مؤسسات جديدة .

2.2.11 - قواعد الحوكمة لبناء فكر استراتيجي متكامل

يرتبط مفهوم الحوكمة بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم أهمها ما يلي:

✓ الشفافية: أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.

✓ المسؤولية: ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم.

✓ المساءلة: وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم، وإيجاد آلية لتحقيقها.

✓ الوضوح: ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.

✓ الاستقلالية (Independence): وهي الآلية التي تقلل من تضارب المصالح، حيث تبدأ من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفاء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية.

✓ العدالة: بمعنى ضمان معاملة عادلة لكافة الفاعلين.

✓ الجانب الاجتماعي: إذ إن الحوكمة تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستخدام الكفاء للموارد وضمان ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام وتعزيز التماسك الاجتماعي.

✓ البعد الاستراتيجي: ويتعلق ببناء الخطط الاستراتيجية للمؤسسات حيث تعمل الحوكمة على تشجيع البناء الاستراتيجي المتكامل و المتناسق اعتمادا على معطيات حقيقية مستمدة من تشخيص حقيقي للبيئة الداخلية والخارجية لها وبالاعتماد على طرق ضبط وبقظة إستراتيجية أكثر فعالية.

3.2.11 - الحوكمة في الجزائر

لقد تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع "النيباد" الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة. وهذا ما يمكن أن نستنج منه بعض المؤشرات الموحية بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية. والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:

كما أنسعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد. وهذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية. ولقد تجسد هذا الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم الدولة والشروع في خصخصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.

وعملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة ومن جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة. وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الذي بدء في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات ابتداء من سنة 2010.

وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات الأسهم فقط. يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية إجباريا؛ إلا أن المعلومات المتاحة للجمهور عمليا هي تلك المعلومات المنشورة في محاضر الجمعيات العمومية للمؤسسات. ولا تمثل هذه المعلومات إلا جزءا ضئيلا مما يجري في الواقع. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وباقي أصحاب المصالح في المؤسسات.

لقد تمت مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات. إذعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من المؤسسات على عاتق رئيس مدير عام. علما أن هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام. وفقد مجلس الإدارة هذا الدور عمليا لما يكون رئيسه هو في ذات الوقت المدير العام. وهذا ما يؤدي في معظم الحالات بمجلس الإدارة لأن يكون في موقع المزكي للقرارات المتخذة من المدير العام.

كما عملت الجزائر على تبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية سنة 2009 والذي تم اعده بالتعاون مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية.

واتخذت العديد من الإصلاحات الخاصة بمنظومة المؤسسات خاصة في ظل الانهيار المستمر لسعر البترول ومنها اعتماد المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 والتي تقضي بفتح رأس مال الشركات الوطنية على القطاع الخاص وهذا ما سوف يساهم أكثر في تطبيق مبادئ الحوكمة. لأن تطوير الاقتصاد الوطني مرهون بتفعيل دور المؤسسة كما جاء في تصريح بعض الخبراء¹⁶.

وحال الجزائر ليس أفضل من حال هذه الدول، فبالنظر إلى مؤشر تنافسية المؤسسات والحوكمة الرشيدة الصادر عن البنك الدولي، تحتل الجزائر مراكز جد في كل من مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مؤشرات المؤسسات والحكومة الرشيدة.

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الإداري
الإمارات العربية	1.2212	0.7781	1.4378
تونس	0.1256	0.0387	0.0051
الجزائر	-0.558	-0.7565	-0.3708
المغرب	-0.0438	-0.1035	-0.203
مصر	-0.6582	-0.3294	-0.4921
السعودية	-0.0072	0.4173	0.0717
قطر	1.0599	1.3103	1.6081
البحرين	0.6402	0.5975	0.5552
عمان	0.367	0.2454	0.3048

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، جانفي 2016، ص: 28.

تباينت الدول العربية في مؤشر الحوكمة ونوعية الخدمات التي تقدمها للمجتمع. فقد تبين أن 6 دول عربية قيمة مؤشرها فوق المتوسط العام (0) وهي الإمارات والبحرين وعمان وقطر وتونس والسعودية. فيما يتعلق بترتيب الدول العربية، فقد احتلت الجزائر المركز 11 من أصل 17 دولة عربية شملها التقرير بقيمة معيارية قدرتها بـ -0.558 والتي تقل على المتوسط (0) ما يدل على أنه هناك عمل كبير ينتظر الحكومة الجزائرية من أجل تحسين كفاءة موظفي الجهاز الحكومي وتطوير الخدمات العمومية. ومن جهة أخرى، فإن مؤشر سيادة القانون يركز على ثقة المواطنين ومدى التزامهم وكذا فعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وحقوق الملكية، فضلا على مدى انتشار الجريمة والعنف. ولم تحقق الجزائر في هذا المجال أيضا ما كان منتظرا حيث تم تقييمها بـ -0.7565 أي دون الوسط كما أنها احتلت المرتبة 13.

بالإضافة للمؤشرين السابقين، حققت الجزائر قيمة متدنية في مؤشر مكافحة الفساد الإداري (-0.3708) ما يدل على تغليب المصالح الفردية على حساب المصالح العامة، وتفشي الفساد بكل أنواعه مما يعيق تنفيذ الأعمال وعدم الجدية في معالجة هذه الظاهرة.

4.2.11 - الحوكمة وتنويع الاقتصاد الوطني

أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة للحكومة بشدة، أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد القيم، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى أن الحوكمة احد عوامل تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين. وان وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد. ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة، وان الشركات تشجع على استعمال الموارد بكفاءة أكثر، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي¹⁷.

وبالنظر إلى الآليات المختلفة التي تتضمنها الحوكمة من اجل مكافحة الفساد وتقوية نظام الرقابة وتقديم المكافآت المناسبة لكل طرف من الأطراف وعملها على تنقية الأجواء للاستثمارات بمختلف أنواعها و تطوير

المنظومة المؤسسات والموازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة كل ذلك يساهم بشكل أوبآخر في تطوير تنمية وتنوع الاقتصاد الوطني مما يساعد على تجاوز تبعات الأزمة البترولية الحالية للاقتصاد الوطني.

خاتمة

جاءت الحوكمة لمنع حدوث الأزمات أو الحد منها على اقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة، وتعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما.

تكتسي الحوكمة أهمية بالغة ذلك لأنها تؤدي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم، ومنها الجزائر، لان الأداء الفعال للشركات له أهمية كبيرة للمواطنين، المستثمرين وللإقتصاد الوطني، وذلك بمنع حالات الفساد وتطوير الفكر الاستراتيجي البناء وإضفاء الشفافية اللازمة، فالحوكمة الجيدة تحسن بيئة الاستثمار وتؤدي إلى دور كبير للمؤسسات وتعمل على تنوع للاقتصاد الوطني مما يساهم في تنمية اقتصادية مستدامة غير أن ذلك يتطلب العمل المستمر، توعية وتعبئة لكافة الفاعلين لتحقيق النجاح المنشود.

ولا سبيل للخروج من ذلك إلا بالعمل على تنوع الاقتصاد من خلال الحوكمة الرشيدة التي تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد وفي قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين وعلى نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية كما تدعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على التنوع الاقتصادي ودعم بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية وفق إستراتيجية وطنية شاملة علمية مدروسة.

الهوامش والمراجع

¹ الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسة، إصدار، 2009.

² Gerard Charveaux, encyclopédie des ressources humaines, Vuibert, Paris, 2005, p628

³ Marc-Hubert Depret et autres, Gouvernance d'entreprise, édition de boeck, Bruxelles, Belgique, 2005, p16

⁴ تعريف موجود بقائمة المصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات لمركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE

⁵ Jaques Renard, théorie et pratiques de l'audit interne, édition d'organisation, 6eme édition, Paris, 2007, p439

⁶ مركز المشروعات العربية الخاصة، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، 2005.

⁷ شريف غباط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945. قالمة.

⁸ خولة فريز النوباني و عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسى سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص 16، 2016.

⁹ أحمد رجب عبد الملك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية، جانفي 2008، ص 10.

¹⁰ آمال جيل، حوكمة الشركات و حتمية التطبيق التدريجي، وثائق مركز المشروعات الدولية، ص 65-67.

¹¹ عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص 11.

¹² جريدة الشروق اليومي، ليوم 28 جانفي 2016.

- ¹³ حسين القاضي، الفساد والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحكومة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص 21.
- ¹⁴ عبد المجيد قدي، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحكومة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص 5.
- ¹⁵ الجوزي جميلة، دور الحكومة في تعزيز القدرة التنافسية، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحكومة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص 8.
- ¹⁶ رئيسنادي "كار" ومجمع الروبية سليمعثماني، تطوير الاقتصاد الوطني مرمو نبتفعيل دور المؤسسة، جريدة الخبر، يوم 2016/02/17.
- ¹⁷ Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Principles of Corporate Governance (Introduction)", www.oecd.org, p3, 2004.